سلامة: الوضع النقدي مستقر وموجوداتنا من العملات الأجنبية هي الأعلى تاريخياً

أكد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أنّ «الأوضاع النقدية في لبنان مستقرة»، مشيراً إلى أنّ «موجودات البنك المركزي من العملات الأجنبية هي الأعلى تاريخياً».

وفي كلمة ألقاها خلال رعايته احتفال أقامته جمعية الأسواق المالية اللبنانية في مناسبة يوبيلها الذهبي في فندق «فورسيزنز»، قال سلامة: «على رغم الظروف العصيبة التي يمر بها لبنان على الصعيدين السياسي والأمني، ما زلنا نتوقع أن يتراوح النمو الفعلي للاقتصاد اللبناني بين 1.5 في المئة و2 في المئة وذلك مع نسب تضخم لا تفوق الـ 4 في المئة. ويعود جزء مهم من قدرة الاقتصاد اللبناني على التطور (في ظلّ حركة الأسواق والكوارث التي عصفت بمنطقة البحر المتوسط والانهيارات التي طاولت الاقتصادات العالمية)، إلى عامل الثقة المستمرة التي تشكل عنصراً أساسياً في المحافظة على الاستقرار وتحفيز النمو».

وأشار إلى أنّ «الأوضاع النقدية في لبنان مستقرة. ولم نشهد في أسواقنا طلب التحويل من الليرة اللبنانية إلى الدولار الأميركي، وهذا الأمر بالنسبة إلينا في البنك المركزي بمثابة معيار أساسي يظهر الثقة الموجودة بالاقتصاد اللبناني، والفوائد بقيت أيضاً مستقرة». وأضاف: «أمّا في ما يتعلق باليوروبوند في الأسواق الثانوية، فقد شهدنا بعض التراجع في المردود على السندات اللبنانية، كما وأننا نطبق فوائد تعكس تقييماً أفضل من تقييم لبنان. فتقييم لبنان بحدود الـ B-، بينما الفوائد التي نعمل على أساسها هي BB+ أو حتى BBB».

وإذ رأى سلامة أنّ «هنالك إشارات إيجابية من حيث نمو الودائع. فقد وصل النمو السنوي حتى اليوم، إلى نحو 6 في المئة، وهذا النمو مهم لأنّ القاعدة التي انطلقنا منها في عام 2014 هي بحدود الـ 140 مليار دولار، فمن الطبيعي ألا تكون النسب مرتفعة باستمرار»، لفت إلى أنّ «المصارف في لبنان تتجه أكثر فأكثر اليوم نحو منح التسليفات والتي تقارب، في لبنان، الـ 7 في المئة على أساس سنوي، هذا وقد وضع البنك المركزي برامج تحفيزية للتسليف بالأخصّ في ما يعود إلى دعم السكن والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الجديدة وتلك التي تعنى بالبيئة».

وشدّد على أنّ «موجودات البنك المركزي من العملات الأجنبية هي الأعلى تاريخياً وتتخطى الـ 38 مليار دولار وذلك من دون الأخذ في الاعتبار الذهب الذي يحتفظ به البنك المركزي». وقال سلامة: «سنبقى موجودين في الأسواق لضبط السيولة بكافة العملات، لأنّ من ميزة لبنان هي بأنه يعمل بأكثر من عملة، ولكي نؤمن الموارد المطلوبة لتمويل القطاع العام والقطاع الخاص مع التحكم بالتضخم والإبقاء على فوائد مقبولة».

وإذ أشار إلى قيام مصرف لبنان بمبادرات عدة متحسباً أنّ العام 2014 هو عام صعب على لبنان بسبب الاستحقاقات الدستورية الموجودة، لفت إلى أنّ «الأحداث الأمنية المؤلمة التي حصلت أكدت أنّ هذه السنة كانت ولا تزال سنة صعبة».

وتطرق إلى تصفية المركزي محفظة اليوروبوند بالدولار الأميركي منذ أيلول 2013، وبلغت نحو 4 مليارات دولار أميركي «وقد تمت هذه التصفية مباشرة مع القطاع المالي من دون أي وسيط مما أدى إلى تحسين نوعية موازنة البنك المركزي». وأضاف: «بادرنا إلى خلق وحدة لحماية المستهلك وهذه الوحدة موجودة اليوم وستباشر أعمالها قريباً لدى لجنة الرقابة على المصارف. هذه الوحدة ليست صندوق شكاوى، إنما هي وحدة للتأكد من أنّ كل مصرف يضم الأشخاص المناسبين والأدوات المناسبة ولديه التعاطي المناسب مع زبائنه في شكل شفاف وضمن الحقّ والعدل. وفي الوقت عينه، أصبحت لدينا نظرة على القروض الاستهلاكية مستثنين منها القروض السكنية، فتبعاً لدراسات قمنا بها، أصبح 50 في المئة من مدخول الأسرة اللبنانية متوجهاً لتسديد قروض شخصية. ونحن نعتبر أنّ هذه النسبة هي كافية وليس لدينا اليوم أي قلق من القروض الشخصية بما أنّ تسديدها يجري طبيعياً. لكن ينبغي وضع ضوابط ومعايير معينة نتعاون من خلالها مع القطاع المصرفي لكي لا تصبح عنصراً يشكل خطراً على الاستقرار التسليفي في لبنان، وقد أصدرنا تعميماً بهذا الخصوص».

وتناول سلامة عمل «هيئة الأسواق المالية» التي بدأت أعمالها منذ أكثر من سنة، قائلاً: «تعمل هذه الهيئة في شكل جدي ونتأمل التعامل معها بالمثل. كما نأمل مبادرة من الحكومة اللبنانية لتخصيص بورصة بيروت وفق القانون الذي أنشأ الهيئة، كون هذا التخصيص يزيد السيولة في البورصة ويساعد على تعزيز إدراج الأسهم وهذه البورصة يمكن أن تكون مخرجاً للشركات الناشئة التي تمولها المصارف».

تصدير المنتجات اللبنانية إلى روسيا محور اجتماع بين الحاج حسن وشقير وصرّاف

الحاج حسن مستقبلاً صراف وشقير (دالاتي ونهرا)

أشار وزير الصناعة حسين الحاج حسن إلى أنّ الصادرات اللبنانية تتراجع، «في ظل وضع اقتصادي إقليمي مضطرب»، معتبراً «أنّ الفرصة متاحة أمامنا اليوم لزيادة صادراتنا إلى روسيا»، في إشارة منه إلى الحظر التجاري الأميركي والأوروبي المفروض على روسيا.

وفي هذا السياق، عقد وزير الصناعة حسين الحاج حسن اجتماعاً مع رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان محمد شقير ورئيس تجمع رجال الأعمال اللبنانيين والروس القنصل جاك صراف، في حضور المدير العام للوزارة داني جدعون، وتمّ البحث في موضوع تصدير المنتجات الصناعية والزراعية إلى روسيا.

وقال الحاج حسن بعد الاجتماع: «بحثنا في الأمور الاقتصادية التي تهمّ لبنان، لا سيما في الموضوع المتعلق برفع صادراتنا إلى روسيا. وسبق لنا التواصل والتنسيق مع بعضنا ومع وزير الاقتصاد والتجارة ومع سفير روسيا في لبنان، وسنعقد اجتماعاً موسعاً في وزارة الاقتصاد والتجارة يوم الإثنين المقبل لمتابعة البحث». وأضاف: «نحن نمرّ في أزمة اقتصادية حقيقية، فالصادرات اللبنانية تتراجع، في ظلّ وضع اقتصادي إقليمي مضطرب، وأقصد العراق وسورية ومصر وغيرها، ما أدى إلى تراجع الاستهلاك في هذه الدول. وتبين لنا أنّ روسيا المفروض عليها حظر تجاري، تحتاج إلى سلع استهلاكية معينة ينتجها لبنان. ووجدنا في ذلك فرصة مهمة لزيادة صادراتنا، مع العلم أننا كنا نسعى في الأساس، إلى تحقيق هذا الهدف. واليوم لدينا اهتمام جدي لزيادة صادراتنا إلى روسيا، ومنها إلى روسيا البيضاء وكازاخستان في شكل أساسي».

وأشار إلى أنّ «الفرصة متاحة أمامنا اليوم لزيادة صادراتنا والإسراع في التواصل مع الروس لمعرفة حاجاتهم. وسنقيّم في اجتماع يوم الإثنين إمكاناتنا، تمهيداً للتحضير لزيارة إلى موسكو يقوم بها وفد وزاري مختصّ إلى جانب المعنيين في القطاع الخاص».

من جهته، أشار شقير إلى أنّ «هناك فرصة كبيرة اليوم أمام المنتجين اللبنانيين لدخول الأسواق الروسية في ظل قرار الحظر المفروض على روسيا من أميركا وأوروبا. وأبدى الوزير الحاج حسن الاستعداد لبذل الجهود الممكنة لتسهيل دخول البضائع اللبنانية إلى روسيا. وسنقوم بزيارة إلى موسكو قريباً للاطلاع على الحاجات التي يمكن أن نؤمنها». وأضاف: «إنّ السوق الروسية كبيرة، ويمكننا أن نجد فرصة فيها، لا سيما أنّ الصادرات اللبنانية تراجعت بحدود الـ17 في المئة، ونأمل التعويض عن هذا التراجع مع فتح السوق الروسية أمام المنتجات اللبنانية».

والتقى الحاج حسن رئيس جمعية الصناعيين فادي الجميل، وبحث معه في الأوضاع الصناعية. ثم استقبل وفد البنك الدولي.

مذكرة تعاون بين وزارتي العدل والبيئة

وقّع وزيرا العدل أشرف ريفي والبيئة محمد المشنوق أمس، مذكرة تعاون وتفاهم بين وزارتيهما تهدف إلى التنسيق بينهما في مجال الحوكمة البيئية والدعاوى القضائية.

وأشار ريفي إلى أنّ «البيئة فرضت نفسها كجدول أساسي على كلّ جداول الأعمال، إذ نجدها في الطبيعة والعمل القضائي والأمني. لقد بدأ المجتمع اللبناني يتشرب ثقافة البيئة، ونحن الآن نترجم هذه الثقافة الاجتماعية – البيئية بمذكرة تفاهم لنطور أكثر فأكثر التعاون بين القضاء اللبناني ووزارة البيئة سواء أكان في مجال الحوكمة البيئية أم الدعاوى القضائية، وفي الاتجاهين تجاه وزارة البيئة أو في الاتجاه المعاكس، وفي اتجاه الصيد البري وأي مجال فيه عمل مشترك بين الوزارتين. ونحن جاهزون للتعاون بكل إيجابية وبتفهم كامل للمقتضيات البيئية».

من جهته، قال المشنوق: «إنّ القضاء هو الداعم لنا في قضايا البيئة. ومن هنا، مجيئنا إلى وزارة العدل لتوقيع مذكرة التعاون والتفاهم». وأضاف: «في وزارة البيئة نستند أساساً إلى القوانين والتنظيمات البيئية، وإلى الضابطة البيئية التي أقرها مجلس النواب، وإلى المحامين العامين البيئيين، وإلى قضاة التحقيق البيئيين والسجل العدلي البيئي. لقد تقدمنا اليوم تقدماً كبيراً، وهذا سيتيح المجال أمامنا لتطبيق قوانين البيئة كما هي في لبنان، ووفق المعايير الدولية التي استطعنا أن نضعها في قوانيننا وفي المراسيم التي نعمل على تطبيقها».

شبيب: لوضع أسس واضحة لملف الأبنية التراثية

التقى محافظ بيروت القاضي زياد شبيب فريقاً من خبراء وزارة الثقافة، وبحث معهم في «استراتيجية المحافظة على التراث العمراني وذاكرة بيروت التاريخية وحمايتها قانونياً ومعنوياً». وشهد اللقاء حواراً عميقاً شمل الجوانب الثقافية والعمرانية والحضارية للملف.

وأكد شبيب: «أهمية وضع أسس واضحة لملف الأبنية التراثية وحفظها واتخاذ التدابير القانونية لحماية ما تبقى منها». وشدّد على «أهمية اعتماد قانون واضح ووضع معايير عادلة وعلمية لحماية النسيج الثقافي لأحياء بيروت أو ما تبقى منها».

وتمّ الاتفاق على «عقد المزيد من الاجتماعات بهدف حفظ وجه بيروت وذاكرتها الثقافية مع الأخذ في الاعتبار حقوق الملكية الخاصة».

رئيس ديوان المحاسبة افتتح دورات «شهادة أخصائي التدريب»

افتتح رئيس ديوان المحاسبة القاضي أحمد حمدان الدورات التدريبية بعنوان «شهادة أخصائي التدريب» تنفيذاً لاتفاقية التعاون الموقعة بين الديوان والمنظمة العربية للأجهزة العليا والمحاسبة ومبادرة تنمية الأنتوساي، للمراقبين ومدققي الحسابات في حضور رئيس المصلحة نعمان زرزور وموظفي الديوان.

ولفت حمدان إلى أنّ هذه الدورات من شأنها أن تعطي «معارف جديدة تهم كل الموظفين خصوصاً المراقبين ومدققي الحسابات الذين يعول عليهم في إنتاج أعمال الرقابة التي تخدم الإدارة والقطاع العام، ولأنّ ديوان المحاسبة ملقى على عاتقه مهمات جمة».

وأشاد بالدور الريادي الذي يقوم به الديوان «من خلال الشفافية والمحافظة على المال العام»، وقال: «في الوقت عينه عليه أن يعزز دور الموظف في الإدارة كي يكون منتجاً ذا فعالية يصب إنتاجه في خدمة الإدارة والقطاع العام».

وبحثت الدورة التي تستمر خمسة أيام، في أربعة عناوين وهي: مهارات إعداد التقارير الرقابية، ومراجعة ضمان الجودة على المستوى المؤسسي، وإجراء مهمة الرقابة على الأداء، وأخلاقيات المهنة.

خلال افتتاح الدورات التدريبية

اتفاق تعاون بين نقابتي أطباء أسنان بيروت وطرابلس

وقّعت نقابتا أطباء الأسنان في بيروت وطرابلس بروتوكول تعاون، في حضور النقيبين إيلي معلوف وراحيل الدويهي. ولفتت الدويهي إلى أنّ توحيد النقابتين «غير وارد حالياً ونعمل في تنسيق تام وهذا يكفي في المرحلة الحالية».

ثم جرت مناقشة تفعيل اللقاءات الدورية لحلّ المشاكل التي تواجه المهنة والأطباء، وجرى التشديد على تأليف وفود من النقابتين للزيارات الرسمية من دوائر ووزارات ومجلس نواب وغيرها، كما تطرّق النقاش إلى التعديات على المهنة وما يشكله من خطر على الأطباء وعلى المرضى بحيث انتشرت العيادات العشوائية في كلّ مناطق لبنان، لذلك تقرّرت زيارة وزير الصحة لإيجاد الحلول لهذه المعضلة، إضافة إلى اقتراح نقيب بيروت توحيد تسعيرة الانتساب والاشتراك وحتى الخدمات بين النقابتين.

كما تقرّرت دراسة وضع صندوق التعاضد والذي يتمتع بـ«وضعية وشخصية مستقلة وغير تابع مباشرة للنقابة، بينما يجب أن يتبع مباشرة للنقابة وحتماً النقيب هو رئيس الصندوق ويجب أن تتوحد الجهود من أجل تقديم أفضل الخدمات للزملاء».

الذهب يتراجع إلى 1276.60 دولار للأوقية

تراجع الذهب أمس لينزل عن مستوى الدعم الرئيسي 1280 دولاراً للأوقية «الأونصة» مع ارتفاع أسواق الأسهم وتسجيل الدولار أعلى سعر في عام مقابل اليورو، قبيل اجتماع البنك المركزي الأوروبي هذا الأسبوع.

واستمدّ المعدن دعماً من المخاوف المتعلقة بالمواجهة بين روسيا والغرب في شأن أوكرانيا وقلاقل الشرق الأوسط، لكنّ قوة الأسهم والدولار والطلب الضعيف في السوق الحاضرة في الصين والهند أبطلا أثر ذلك.

وفي الساعة 12:30 بتوقيت بيروت تراجع السعر الفوري للذهب 0.8 في المئة إلى 1276.60 دولار للأوقية بعد أن سجل في وقت سابق من الجلسة 1274.46 دولار للأوقية. ونزلت عقود الذهب الأميركية تسليم كانون الأول 9.90 دولار إلى 1277.50 دولار.

واستقرّ البلاديوم قرب أعلى مستوى في 13 عاماً ونصف الذي سجّله اليوم السابق لبواعث قلق من أن تؤثر الاضطرابات في أوكرانيا على الإمدادات القادمة من روسيا أكبر منتج للمعدن في العالم.

ونزل السعر الفوري للبلاديوم 0.5 في المئة إلى 899 دولاراً للأوقية في حين فقد البلاتين 0.1 في المئة ليسجل 1415.70 دولار. كما تراجعت الفضة 0.5 في المئة إلى 19.39 دولار للأوقية.

البراكس بحث مع ضو أوضاع المحطات غير الشرعية

بحث محافظ الجنوب منصور ضو في مكتبه في مبنى سراي صيدا الحكومية أمس، معاناة أصحاب المحطات غير الشرعية والقانونية، مع وفد نقابة محطات المحروقات في لبنان برئاسة النقيب سامي البراكس.

وأشار البراكس إلى أنّ الوفد يقوم «بجولة على كل المحافظين في لبنان لأنّ في النقابة مشاكل كبيرة مع القطاع، ونضع المحافظين في لبنان في الأجواء كاملة». وقال: «المسؤولون يتعاقبون على مراكزهم ويوقعون على المحاضر من دون التدقيق فيها»، شاكراً وزير النفط والمدير العام للنفط، «اللذين تفهّما الوضع القائم في النقابة، لا سيما التراخيص التي تعطى للمحطات الجديدة من دون المعايير القانونية والتي شكلت تضخماً كبيراً بعيداً من المرسوم الرقم 5509 الذي يتعذر تنفيذ بنوده». وأضاف: «بعد الاتصالات والاجتماعات المتواصلة قمنا بتعديل ذلك المرسوم بعد أن تمّ تأليف لجنة من مجلس الوزراء في عهد الرئيس إميل لحود، وأنا كنت عضواً في تلك اللجنة. وبعد الاجتماعات التي استغرقت حوالى العامين مع المندوبين عن وزارة النفط ودائرة المنشآت والنقابة، تمّ التعديل والتوافق على المرسوم الرقم 15632 وتمّ توقيعه من الرئيس لحود وستة وزراء معنيين ورئيس الحكومة». ولفت إلى أنّ «المحطات المرخصة تعتبر قائمة بحدّ ذاتها ويجدّد لها تلقائياً إذا كانت قانونية قبل عام 2009، أما المحطات المنشأة ما بعد 2009، فإنها تعتبر مخالفة للقوانين فعلياً وإدارياً وهذه يتم إلغاؤها».

كهرباء لبنان تدعو إلى إبعادها عن التجاذبات السياسية

أكدت مؤسسة كهرباء لبنان أنها ستواصل القيام بكلّ واجباتها تجاه المواطنين في كل المناطق اللبنانية، على رغم الظروف الصعبة والخطيرة التي تمرّ فيها حالياً، موضحة أنّ أداءها لم يكن يوماً كيدياً أو انتقائياً.

وتعقيباً على بعض التصريحات التي يطلقها بعض السياسيين وما تحمله من تجنٍّ على مؤسسة كهرباء لبنان ومجلس إدارتها وموظفيها، أوضحت المؤسسة في بيان «أنّ أداءها وأداء إدارتها لم يكن يوماً كيدياً أو انتقائياً بل كان دوماً ولا يزال أداء مؤسساتياً ومهنياً سقفه القانون والأنظمة المرعية الإجراء، ويهدف إلى خدمة كلّ مواطن لبناني على كل بقعة من الأراضي اللبنانية».

وأشار البيان إلى أنّ المؤسسة «تخضع منذ أكثر من ثلاثة أسابيع لاحتلال مبناها المركزي وبعض دوائرها من قبل بعض عمال غب الطلب وجباة الإكراء السابقين، في وقت أنها لم تفعل، وانطلاقاً من أدائها المؤسساتي، سوى تطبيق القانون 287 تاريخ 30/4/2014 بحذافيره وكتب مجلس الخدمة المدنية ذات الصلة». وأضاف: «لقد أكدت المؤسسة مراراً وتكراراً أنها، وعلى رغم الظروف الصعبة والخطيرة التي تمرّ فيها حالياً، ستواصل القيام بكلّ واجباتها تجاه المواطنين في كل المناطق اللبنانية خصوصاً على صعيد تصليح الأعطال ومن دون تمييز بين منطقة وأخرى لا سيما العاصمة بيروت، وذلك باستثناء الأعطال التي تتطلب معدات من المبنى المركزي لصعوبة الوصول إليها بسبب الحالة الشاذة المذكورة القائمة في المبنى».

وختم البيان: «تتمنى مؤسسة كهرباء لبنان على بعض السياسيين الكرام خصوصاً المؤتمنين منهم على الدستور والتشريع، عدم استعمال مؤسسة عامة خدماتية في لعبة التجاذبات السياسية، وأن يعمدوا بدلاً من التهجم والتجني على إدارتها وموظفيها إلى المساعدة على إنهاء الوضع الشاذ القائم فيها، وفي حال عدم قدرتهم على ذلك، تركها تعالج أمورها ضمن القوانين وتقوم بالمهمات الملقاة على عاتقها على رغم كلّ الظروف الصعبة التي تمرّ فيها، وذلك بغية تأمين خدمة أفضل لكافة المواطنين اللبنانيين من دون استثناء».

ورشة عمل الجمعية العربية للضمان تابعت أعمالها

غصن: حماية الصندوق تعزّز الاقتصاد والأمن الاجتماعي

تابعت الجمعية العربية للضمان الاجتماعي ورشة العمل المتخصصة التي تمحورت حول الإدارة الحديثة لمؤسسات الضمان الاجتماعي أمس، لليوم الثاني على التوالي، في حضور وزير العمل السابق سليم جريصاتي ورئيس الجمعية العربية للضمان الاجتماعي محمد كركي ورئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن والوفود المشاركة.

نسناس

وشدّد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي روجيه نسناس في كلمة ألقاها خلال الورشة على أنّ «الازدهار الاقتصادي لا يمكن أن يكون على حساب الأمان الاجتماعي، ولا الاستقرار الاجتماعي على حساب النمو الاقتصادي»، معتبراً أنّ «الجميع شركاء في مسؤولية الإنقاذ والنهوض، والنهوض الشامل هو ثمرة عمل سياسي وأمني واقتصادي واجتماعي وثقافي متكامل».

جلستا عمل

تضمنت الورشة جلستي عمل، وترأس جريصاتي الجلسة الأولى التي تمحورت حول إدارة الموارد البشرية والتواصل داخل مؤسسات الضمان الاجتماعي.

واعتبر جريصاتي أنّ «نظم الاتصالات الإدارية السليمة والدقيقة لها تأثير كبير على فعاليات المنظمة».

من جهته، أعلن كركي عن إطلاق الموقع الرسمي الإلكتروني للجمعية العربية للضمان الاجتماعي، تحت إسم «www.arabss.org»، مشدّداً على أهمية هذا الموقع في متابعة أعمال ونشاطات الجمعية.

وترأس رئيس مجلس إدارة هيئة التقاعد الفلسطينية أحمد المجدلاني الجلسة الثانية، التي تمحورت حول العلوم الأكتوارية وبرامج الجودة ودورها في مؤسسات الضمان الاجتماعي. وقدم الخبير الأكتواري سميح جحا، عرضاً لأهمية الدراسات الأكتوارية والمالية في عملية اتخاذ القرارات في مؤسسات الضمان الاجتماعي.

وقدم الأستاذ المحاضر في إدارة الجودة محمد ناصر الدين ورقة العمل التي تناولت أهمية برامج الجودة في هذه المؤسسات ودورها في تحسين جودة ونوعية الخدمات المقدمة للمضمونين وأصحاب العمل.

غصن

وكانت مداخلة لرئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان غسان غصن، قال فيها: «لقد شكّل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مظلّة حماية ليس للأجراء وحدهم، بل للمجتمع أيضاً وساهم في استمرار الحياة الاقتصادية ودورانها على المستويات كافة وبالتالي فإنّ الاستثمار في حماية الصندوق وتطويره هو استثمار في تعزيز الاقتصاد الوطني والأمن الاجتماعي وتطوير وتقدم وازدهار المجتمع ومنعة الوطن».

اجتماع لمجلس إدارة الضّمان

وفي سياق متّصل، أعلن نائب رئيس مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي غازي يحيى في بيان أمس، أنّ هيئة مكتب المجلس عقدت اجتماعها الدوري في مقر مجلس الإدارة في الساعة الثالثة من بعد الظهر، وتابعت خلاله سير العمل في مختلف أجهزة الصندوق.

وناقشت الهيئة السبل الواجب اعتمادها لتنفيذ التوجهات المستقبلية التي اتخذت في الخلوة التي عقدها مجلس الإدارة في تاريخ 8 و9 آب الماضي، برعاية وزير العمل سجعان قزي، «والتي تهدف إلى رفع مستوى خدمات وأداء الصندوق تجاه جميع المواطنين خصوصاً المضمونين منهم».

ETS. MICHEL NOUJAIM SAL
Balance Sheet – as at 31 December 2013

Assets	2013 L.L.
Non-Current Assets	
Property and equipment	315,246,507
Land	505,822,805
Investments	121,760,540
Other assets	7,509,586
	950,339,438
Current Assets	
Inventories	1,850,693,663
Other receivables	446,851,203
Prepaid expenses	1,251,225
Cash and bank balances	1,023,684,087
	3,322,480,178
Total Assets	**4,272,819,616**
Shareholders' Equity and Liabilities	
Shareholders' Equity	
Share capital	1,080,000,000
Legal reserves	253,816,960
Accumulated profit	436,645,423
Profit for the period	323,568,553
	2,094,030,936
Non-Current Liabilities	
Employees retirement indemnities	89,260,020
	89,260,020
Current Liabilities	
Due to shareholders	1,468,991,429
Other payables	620,537,231
	2,089,528,660
Total Shareholders' Equity and Liabilities	**4,272,819,616**

رئيس مجلس الادارة:
رئيس : ميشال – هنري نجيم
اعضاء : روبير ميشال نجيم – ارليت ميشال نجيم
مفوض المراقبة الأساسي : السادة بربارة وشركاهم
مفوض المراقبة الإضافي : السيد رمزي عويس

شركة تنمية الكرمة ش.م.ل.
الميزانية العمومية الموقوفة في 2013/12/31

الموجودات	سنة 2013 ل.ل.
العقارات	949,120,000
إجمالي الحسابات المالية	7,654,703
مجموع الموجودات	**956,774,703**
المطلوبات	**سنة 2013 ل.ل.**
راس المال	300,000,000
نتائج سابقة مدورة	(5,493,160)
قروض مصرفية طويلة الأجل	183,916,000
المطلوبات المتداولة	478,351,863
مجموع المطلوبات	**956,774,703**

مجلس الادارة
رئيس مجلس الإدارة : سمير هوشر
أعضاء مجلس الإدارة : رونالد كلود و غاستون هوشر
مفوض المراقبة الأساسي : الاستاذ حبيب حاتم
مفوض المراقبة الإضافي : الاستاذ فياض حنا

شركة شاتو موزار ش.م.ل.
الميزانية العمومية الموقوفة في 2013/12/31

الموجودات	سنة 2013 ل.ل.
الأصول الثابتة بعد الاستهلاك	5,641,073,809
المخزون والبضاعة الصنع	8,191,480,672
ذمم الاستثمار المدينة	7,960,886,465
المصارف والصندوق	63,123,681
مجموع الموجودات	21,856,564,627
المطلوبات	**سنة 2013 ل.ل.**
رأس المال	300,000,000
الاحتياطات	37,100,000
قروض إعادة التمويل	3,303,446,932
النتائج المدورة	5,071366,965
الرساميل الذاتية	8,711,916,897
قروض طويلة الأجل	3,681,483,175
المؤونات	197,863,264
حسابات الشركاء الدائنة	2,390,344,957
ذمم الاستثمار الدائنة	1,085,082,003
المصارف	5,789,877,331
مجموع المطلوبات	21,856,564,627

مجلس الإدارة :
رئيس مجلس الإدارة : السيد سرج هوشر
اعضاء مجلس الإدارة السادة : رونالد كلود هوشر
غاستون هوشر، مارك هوشر
مفوض المراقبة الإساسي : الاستاذ حبيب حاتم
مفوض المراقبة الإضافي : الاستاذ انطوان إبو رجيلي